تبصر في تهور الرعاع

د. جلنك باشا العراقي

تبصر في تهور الرعاع

د. جلنك باشا العراقي



شركة تراق
كندا
2012

يحكى بان راعياً للماشية كان يسير في احد الازقة عائداً للبيت بعد يوم طويل. شاهد مجموعةً من الناس مجتمعين حول خطيب اعتلى مرتفعاً وهو يخطب بصوت جهوري. حاول الراعي الاقتراب لمعرفة ماذا يجري, لكنه فشل في فهم الموضوع. ربت على كتف اقرب شخص له, مستفسراً عن الموضوع, بدأ ذلك الشخص بشرح بدا طويلاً, قاطعه الراعي قائلاً' هل هذا الموضوع جيد للماشية ام لا؟'. اجابه الشخص ' لاعلاقة له بالماشية'. ترك الراعي الجمع, و عاود المشي باتجاه بيته. استغرب الرجل, و اعتبر الراعي ساذجاً, لا يفقه شيئاً, ثم التفت و استمر في متابعة الخطبة.

بين فترة و اخرى يهتاج الناس في البلدان العربية او المسلمة او كليهما حول موضوع يخص احد تلك البلدان, او حادثة حدثت في بلد بعيد, تخص المسلمين او احد مقدساتهم. يتعاطف بقية شركاء الدين مع اخوانهم من خلال التظاهر او الاستنكار او الخطب او تمزيق الاعلام او تخريب الابنية او اقامة الحرائق او الهجوم على الممتلكات او الناس. تتكرر هذه الحوادث بين فترة و اخرى في ظاهرة اجتماعية تسترعي الانتباه و التامل. كون هذه الظاهرة تحمل طابع التكرار من جهة, و كونها تحدث غالباً *(وليس حصراً)* بين المَدينين بالدين الاسلامي من جهة اخرى, و كونها تكثر بشكل ملفت لدى الدول العربية ثالثاً. هذه المقالة هي محاولة اولية لدراسة هذه الظاهرة.

يفتخر الانكليز فيما بينهم بانهم يستطيعون السيطرة على عواطفهم و لا يظهروها. انهم ينعتون بقية الشعوب, بانها تظهر عواطفها كاشارة على ضعفهم. لعل هذا هو احد اسباب تغلبهم على منافسيهم خلال القرون الماضية. شعوب البلدان المسلمة بشكل عام و العربية بشكل خاص هي شعوب عاطفية. ان افرادها يتفاعلون بشكل ظاهر مع بعضهم البعض. يمكن ان يكون هذا هو احد اسباب هياجهم عند إطلاعهم على موضوع يتناول هضم حقوق بعضهم. لهذا الهياج المؤقت, و المتكرر, بعض الصفات العامة لعل بعضها يشمل مايلي:

- المفاجئة, هي الصفة الغالبة على معظم هذه الحوادث. يحاول الكثير من مختلف بلدان العالم و خصوصاً المسلمة منها, في فترات زمنية متباينة, اثارة الناس حول موضوعات مختلفة, محاولين دفعهم للتصرف بهذا الاتجاه او ذاك, ولكنهم في الغالب يفشلون في تحقيق اهدافهم. كذلك يفشل المراقبون في توقع الوقت و السبب الذي سيكون القدحة التي تطلق الهياج في البلدان المسلمة الذي هو موضوع المقال. لعل ابرز مثال على ذلك, المحاولة الفاشلة التي حاولها الكثيرون مؤخراً في اثارة الشعوب المسلمة ضد الحكومة البورمية بسبب حادثة قتل بعض البورميين المسلمين على يد غير المسلمين. من ناحية اخرى, اهتاج الناس بسبب فلم رخيص تم انتاجه في امريكا يحمل تعليقات يعتقد البعض بانها مسيئة للاسلام بدون الاطلاع على الفلم او مضمونه, وكذلك اهتاج اهالي افغانستان

تبصر في تهور الرعاع

بسبب قيام بعض افراد القوات المسلحة الامريكية بحرق بعض الكتب العائدة لحركة طالبان, بعد ظهور دعاية تقول بأنه كان من ضمنها صفحات من القرأن و مطالبتهم بالانتقام من الامريكان بسبب ذلك.

- تحمل اغلب هذه الحوادث صفة حملها الطابع الديني الاسلامي, رغم عدم وجود دلائل تؤشر بان هدفها هو الدفاع عن المسلمين الحاليين. فمثلاً لم يستنكر, او يحتج احد, على استعمال السلاح الكيمياوي (المحرم دولياً) ذد السكان المسلمين المدنيين الكورد, او القتل, و التهجير, ضد آلاف ان لم اقل ملايين منهم, من قبل الحكومة العراقية, و الحكومة التركية, او ماجرى بحق المسلمين في كوسوفو على يد الصرب. لكن نرى المظاهرات تنتشر, و تعم, بسبب تاليف كتاب روائي خيالي, اسمه آيات شيطانية, من قبل الكاتب سلمان رشدي, بدعوى انه يهين الاسلام و المسلمين. رغم ان نفس الكاتب حصل على جائزة في الكتابة, من ايران البلد المسلم, لقاء تاليفه كتاباً آخر.

- يترافق هذا الهياج مع دعوات للقتل, و الانتقام من الشخص القائم بالعمل الذي كان المسبب للشرارة التي سببت انطلاقها. لعل سلمان رشدي, و الكتاب الذي قام بتاليفة, و ما جرى بعدها من هياج, ادى الى اصدار الامام الخميني, فتوى في تحليل دمة, هي مثال على استجابة البعض لهذه الدعوات, و تاكيدهم عليها.

- تشير هذه الواقعة بذاتها, بان هذا الهياج يترافق مع استهتار بالقوانين, و عدم مراعاة لها. فبدلاً من ان يحاول شخص ما, او المؤسسة الدينية, في اي بلد في العالم, من اقامة دعوى, لطلب سحب الكتاب من الاسواق, و معاقبة الكاتب, وفق القوانين المرعية, التصرف الذي يمكن ان يدل على الحكمة, و احترام الانظمة, و القوانين التي تحكم البلد و العالم, نجد الامام اعلاه, يضرب كل ذلك عرض الحائط, و من ضمنها قوانين بلده, الذي هو المرشد الروحي لها, و المؤثر الاكبر على تشريعها, لكي يصدر فتواه.

- يدعي الداعون, بان الهدف المعلن هو, الدفاع عن العقيدة الاسلامية, و النبي محمد (ص), ضد التشوية, او الاهانه. إن النبي محمد (ص), هو اكبر من أن يسبب كاتب, او حتى دولة, مهما كان كبرها, اهانته. يتبع دين محمد (ص), اكثر من مليار شخص, يمثلون خمس سكان الارض, فهو و الاسلام اكبر من اي مقولة او اي تصرف *(اهوج او مهين او غيره)* بكثير, و كل ما يقولة البعض او يفعلوه ما هو إلا قطرة في بحر. اذا كان ائمة المسلمين يعتقدون بعظمة الاسلام و النبي محمد (ص), لماذا كل هذه الاثارة و التوتر و رد الفعل العنيف الغير متناسب؟ هل يجوز بان هذا التصرف, هو ما اعتاد المسلمون الاوائل القيام به اتجاه كل من يطعن في دينهم؟ وهذا ما توارثة الابناء, عن تصرفات آبائهم, رغم فرق الوقت و بعد المسافة الزمنية؟ ام ياترى, ان كل هذا يجري لمصلحة بعض الاتجاهات السياسية, التي تجد في مثل هذا الموضوع, اسلوب لاثارة الجموع, لتحقيق اهداف سياسية محددة؟

- يدل ما هو مذكور اعلاه, بان المطالب, و العقوبة, هي غير متناسبة مع الفعل. هذه صفة اخرى لهذا التوتر و التهور. ففي حين, ان سلمان رشدي بفعلته في تاليف كتابه, لم يعتدي على حقوق احد, او يمنعهم باي شكل من الاشكال, عن ممارسة شعائرهم الدينية او ممارسة اي فعل طبيعي آخر, إلا ان المطالب كانت بقتله!! مما يدل بان ادراك الفرق بين الافعال التي عقوبتها شديدة و الاخرى التي عقوبتها مخففه, هو غير موجود, او محرف, او يتم قياسها باكثر من مقياس, في هذه الحالة, مما يعطي انطباعاً بوجود نوع من الضبابية, او عدم حيادية, في فهم القوانين, و العقوبات, و اسسها, لدى الناس, و الحكام, و رجال الدين.

- من اهم, و اخطر, مظاهر هذه الظاهرة, هي الاعتداء, سواء على الممتلكات العامة, او الخاصة, او على الاشخاص. تترافق مع عمليات الاحتجاج العفوية التي ذكرتها, عملية حرق الاطارات, و هشم زجاج نوافذ المحلات التجارية, و سرقة المحلات التجارية من قبل البعض, و الاعتداء على السيارات, و الدوائر العامة, و المؤسسات الخاصة, و تخريبها. في بعض الاحيان, يصبح بعض الناس ضحيةً, لذلك الهياج من خلال اطلاق العيارات النارية, و الاسلحة الاخرى, بصورة مقصودة, او غير مقصودة. بشكل, يبدوا بان المشاركين في هذه الجموع الهائجة, تعتقد بان من حقها, و واجبها, القيام بمثل هذه الاعمال.

بعد قيام ما تسمية الدول الغربية ب" الربيع العربي", في اشارة الى الاحتجاجات التي بدأت في تونس, و انتشرت في بعض الدول العربية الاخرى, و التي ادت الى تغيير الانظمة الحاكمة, في العديد منها, استلهم 'الثوريون ' في الغرب الفكرة, و حاولوا تطبيقها في بلدانهم. في تقليد و استلهام واضح لما كان يجري في الدول العربية, بدأت الاحتجاجات, و الاعتصامات في الساحات العامة, و امام دوائر الدولة, في كل من لندن, و نيويورك, و بعض المدن الكندية, و الاسترالية, احتجاجاً على سلطة اصحاب رؤوس الاموال, و الشركات, على امور الدولة, و الناس, مطالبين باجراء بعض التغييرات و الاصلاحات. لم تستمر تلك الاحتجاجات, بسبب عدم وجود ضروف مشابهة. تلاشت تلك الاحتجاجات, مع الوقت, بدون تحقيق اهدافها.

الناس احرار, فيما يفعلون, او يفكرون, او يلبسون, او ياكلون. تحدد القوانين افعال الناس, عندما يؤثر مايفعلونه على حرية الآخرين, او حقوقهم. ظهرت القوانين, لتحديد حرية الاشخاص, و لكي يتساووا في حقوقهم, ليتسنى لهم العيش مع بعضهم البعض. عندما تضع الدول قوانينها, تعتبر الجميع سواسية امام القانون, مهما كان الجنس, او المعتقد, او الجاه, او المال. من احدى المبادي القانونية الاساسية, هي ارتباط الجرم مع العقوبة. تكون عقوبة المسيئ لفظاً خفيفة, و عقوباً المسيئ فعلاً, من خلال الضرب و التسبب في الاذى, اشد. تزداد العقوبة, من ناحية شدتها تدريجاً, بشكل متناسب مع مقدار الضرر الجسدي, الذي سببه الفعل, على الاخرين. في الغالب تكون العقوبات الشديدة, هي للافعال التي تتسبب في القتل, و فقدان الاعضاء.

تبصر في تهور الرعاع

لم ترتبط شدة العقوبة, مع طبيعة الجرم, في الدول العربية بشكل خاص, و الاسلامية بشكل عام. قد يكون هذا سبباً, يؤدي الى جعل شعوب تلك البلدان, في حالة من عدم اليقين, و الوضوح, بشأن الحدود الفاصلة, بين حق الفرد, و حق الاخرين, او الحد الفاصل, بين حق الشخص, و حق المجتمع ككل, مثل الدولة و مؤسساتها, او الفرق بين, الاعتداء على الممتلكات, او اتلافها, و الاعتداء على الاشخاص. لعل هذه الضبابية, و عدم الوضوح, يؤدي الى اعتبار التجاوز على حقوق المجتمع و الآخرين, طبيعياً, حتى من قبل افراد الشرطة و الحكومة, الذين من واجبهم, تحديد الحدود بين حقوق الافراد و صيانتها و فرضها, و العمل على تمتع الجميع بالحرية. لهذا نجد اشخاصاً يضعون انفسهم مكان رجال القانون, و حتى رجال القضاء, في ممارساتهم, و تصرفاتهم, بدون ان تطالهم يد العدالة, او القانون. لعل مثال صدام حسين, عندما امر باعدام رفاقة في الحزب سنة 1979, من الذين كان يشك في ولاءهم له, بدلاً من احالتهم للقضاء, الذي كان هو المسيطر على القوانين فيه بدون منازع, هو مثال على ذلك.

نجد في هذه الدول, بعض العقوبات المخففة الى درجة السماح, و العفو, لافعال مثل القتل, و السلب, و النهب, لدوافع تشمل التفرقة, و التمييز, بين ابناء الشعب الواحد, بعيداً من محاولة التقويم, او المعاملة المتساوية امام القانون. لتوضيح ذلك, يمكن اعطاء مَثل القتل غسلاً للعار, او النهب خلال اعمال الغزو كما حصل في الكويت, او خلال الانفال, عندما هاجم الجيش العراقي قرى الاكراد شمال العراق, او ما جرى من نهب البيوت, عقب خمد انتفاضة العراقيين ضد حكم صدام. يمكننا اعطاء امثلة اخرى, مثل السماح للشخص باهانة آخر, و حتى الاعتداء عليه, امام الناس, بسبب اظهار عدم الصيام (الافطار العلني), او بسبب الملبس, او الشكل, او الدين, او غيره, بدون اي محاسبة او متابعة قانونية او عقوبة. يمكن ان يكون لهذا الفعل جذور تاريخية. توجد العديد من الامثلة التاريخية, التي تمتد على مدى التاريخ العربي, و الاسلامي, حول عدم عقوبة الشخص القاتل, او السارق. مثلاً, العفو عن المغيرة ابن شعبة, بعد قتله ثلاثة عشر شخصاً من بني مالك, بهدف السرقة. قد يكون العفو, او تخفيف الحكم, هو احد المواضيع, التي ينحوا اليها الناس و اصحاب القانون المعاصرين, على اساس, ان العقوبة هي, ليست للانتقام, ولكنها للتقويم. على هذا الاساس, ينحى بعض القانونيون, نحو تخفيف الاحكام, و اللجوء الى مساعدة الشخص للتكفير عن افعالة, لكي يصبح عضواً نافعاً في المجتمع, كما هو الحال في بعض البلدان الاسكندنافية.

يجوز, اعتبار العقوبة الشديدة, بشكل لا يتناسب مع الجريرة في حالة الجرم الخفيف (حسب المفاهيم العالمية للجريمة), التناقض الاكثر خطورة, بين طبيعة الجرم و العقوبة المترتبة على مرتكبها. انه يحمل التاثير العكسي الاشد على الجموع. الامثلة كثيرة على ذلك, مثلاً, الحكم بالاعدام, لكل شخص يتكلم بشكل سيئ, عن صدام, او مجلس قيادة الثورة. في حين ان الكلام هو حق من حقوق التعبير عن الرأي, في اخف حالاتها, و جنحة في اقصى حالاتها, يجب ان لا يتعدى الحكم على مرتكبها, السجن اكثر من ثلاث سنوات. سبب خطورة هذه العقوبات المشددة, هو انها تسبب التشويش, و الاحساس بعدم العدالة, لدى المواطنين, دع عنك, تساوي العقوبة بين فعل بسيط, كالقذف, و آخر بالغ الخطورة, كالقتل. انها تولد عدم المبالاة و الاكتراث. بحيث لا يتوانى الشخص من اقتراف جرائم كبيرة مادامت العقوبة واحدة.

تبصر في تهور الرعاع

احد اسباب التشويش الاخرى هي, الانتقائية في تطبيق القوانين, وفق الحالة, و وفق الشخص المتهم فيها, بجعل العقوبة تختلف, باختلاف الشخص, او الجهة المتضررة من الفعل. هذا يجعل الناس, يلجئون الى الوسائل الكفيلة بحجب العقوبة عنهم, مثل الولاء الشخصي, او الحزبي, او الديني, مع اقتراف الجرم. يمكن ان يكون الامل بالشمول بالعفوا العام او الخاص الذي يستطيع ان يمنحه صاحب السلطة هو واحد من الاسباب التي تدعوا للولاء. قد يكون احد مظاهر اظهار هذا الولاء, هو مشاركة الشخص او اقرباءه في الاعمال, التي هي موضوع هذا التبصر.

يؤدي ما تم ذكرة اعلاه, الى شعور, بعدم وجود فرق, بين الفعل البسيط المتمثل بالاقوال, و بين الفعل الاكثر خطورة, مثل الاعتداء على حقوق الآخرين, و حياتهم, و ممتلكاتهم, و طريقة اختيارهم اسلوب عيشهم لحياتهم, و اسلوب عبادتهم. يحمل التاريخ الكثير من الامثلة, حول ذلك من مختلف بقاع العالم, ليس فقط في الدول الاسلامية او العربية. الفرق هو, ان بقية دول العالم الغير مسلمة, تخلت خلال مراحل التاريخ المختلفة, عن هذا التناقض في قوانينها, و ممارساتها, واصبحت شعوبها تدرك الحدود الفاصلة, بين حق الشخص الفرد, و حق الاخرين, و المجتمع. ولا يتجاوزون عليها, كونهم سيصبحون تحت طائلة القانون, لا مناص, بينما استمرت الكثير من الدول العربية, و الاسلامية, تسير على نفس النهج, مما جعل شعوبها, في حالة التشويش التي ذكرتها. تؤدي هذه الحالة, الى فرض احد ابناء الشعب, اسلوب و طبيعة حياته, او معتقده, على الاخرين, بدون رادع.

قد تسببت القوانين, و الممارسات القمعية, الخارجة عن المالوف و الشائع لدى دول العالم, والمفروضة على افراد بعض الشعوب المسلمة, بشكل عام, و الشعوب العربية بشكل خاص, الى حالة من الشعور بالقهر, و الاذى, والتوتر, و محاولة تجنب الاصطدم مع القانون و السلطة. ليس بسبب احترام القانون, و محاولة تنفيذه, ولكن بسبب الخشية من التعرض للمزيد من الضرر. لانه يبدوا ان الهدف العام لرجال السلطة, من الشرطة, و الجيش, و افراد القوات المسلحة, هو حماية الحكومة, و السلطة, اكثر من تفعيل الحدود, بين الحقوق العامة, و الخاصة, و ضمان حرية الشعب, في ممارسته لحقوقة, بدون تاثير, او اكراه. لعل هذه الحالة هي احد اسباب الانفجار. كمحاولة, لايجاد متنفس للحنق, من خلال ايجاد هدف نفسي, يستطيع بواسطته الشخص, من افراغ الحالة النفسية المتوترة المتراكمة عبر الزمن. يجوز ان يكون الانفجار على صعيد العلاقات الشخصية العائلية, او العامة, او موجه نحو هدف عام يشارك فيه الاخرين, اومن خلال القاء التبعة على الآخرين.

بالتاكيد, يوجد اشخاص مستفيدين من حالة التشويش, و عدم اليقين, التي تسود مجتمع ما. يعمل هؤلاء الاشخاص على ابقاء تلك الحالة, لترسيخ هيمنتهم و سلطتهم و نفوذهم. نجح هؤلاء في ابقاء بعض المجتمعات, طوال الفترات الماضية, و ربما سينجحون في ابقاء بعضها مستقبلاً ايضاً. لكن, هذا الهياج الحاد الدوري, يوثر على السلام الاجتماعي, و يؤدي الى تدهور المجتمع, و سكونه, و شلل المنظومة الاجتماعية الاقتصادية السياسية فيها. انه يؤدي الى التخلف المتواصل للدولة و الشعب, عن دول الجوار, و العالم, الى ان تصل العلاقات, و الحالة الاجتماعية الاقتصادية, في تلك الدولة مقارنةً بغيرها,

الى مرحلة الفرق البيّن الشاسع, الذي لا يطاق, عندها, تنقلب الحالة على مسببيها, و لعل امثلة التاريخ القريب في الدول العربية ماثلة امام اعيننا . ولكن بما ان الاسباب المذكورة اعلاه مابرحت فاعلة وإن بشكل مختلف و من قبل اشخاص آخرين, فإن العجلة تدور لتصل الى نفس النتيجة و التوتر بعد فترة من المزيد من التدهور الاجتماعي الاقتصادي السياسي.

يبدوا, ان التطور الاقتصادي, و الاجتماعي, لاي بلد, يعتمد على وجود قوانين محددة, يتم تطبيقها, و العمل بموجبها. قوانين معروفة, و راسخة, لا تقبل التاويل, او المماطلة. قوانين تطبقها الحكومة, على الجميع, بواسطة اشخاص يفهمون بان واجبهم هو, تثبيت الحدود بين حقوق الافراد, و قادرين على ذلك.

لقد فشلت محاولات التقليد, التي قام بها 'الثوريون' في البلدان الغربية, التي ذكرتها, لسبب بسيط هو, ان لدولهم قوانين ثابته معروفة, و قطعية, حول مختلف جوانب الحياة, و الجميع يعرف حدودة, و يحترم القانون و اوامر القضاء و لا يتجاوزها, بالاعتداء على حقوق الآخرين. لهذا, كان على اصحاب تلك الاحتجاجات, إخلاء الاماكن العامة, التي كانوا يعتصمون بها, حال حصول السلطات على اوامر قضائية تامرهم بذلك, بسبب تهديدهم للامن العام, او النظافة العامة, او غيرها. كون فعلهم, متناقض مع المصلحة العامة لبقية افراد الشعب, و تؤثر عليها, و على ممارستهم حرياتهم.

في النهاية, يبدوا ان الراعي كان يعرف بالضبط ماكان يبحث عنه, و عند حصوله عليه, لم يكن يحتاج ان يشغل باله بشئ آخر لا يهمه.

لعل هذه, هي بعض اسباب تهور الرعاع, و بالتاكيد يوجد غيرها, مما فاتني ذكره. اتامل ان يساهم آخرون, في تكملة مافاتني من الخواص, و الاسباب, و يغنونه.



شركة تراق
كندا
2012